

بيان صحفي صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين فيه جريمة القتل التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي وراح ضحيتها الطفل محمد عبد الله صلاح سليمان (١٦ عاماً)، والذي تعرض لإطلاق نار مباشر في برج عسكري عند مدخل بلدة سلواد، شمال شرقي مدينة رام الله*

٢٠٢٢/٦/٢٦

يدين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جريمة القتل التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي وراح ضحيتها طفل فلسطيني تعرض لإطلاق نار مباشر من قبل جنود الاحتلال في برج عسكري عند مدخل بلدة سلواد، شمال شرقي مدينة رام الله. وتؤكد تحقيقات المركز أن قوات الاحتلال أطلقت النار تجاه الطفل دون أي مبرر من مسافة حوالي ٥٠ متراً، أثناء وجوده في الشارع دون أن تشهد المنطقة أية أحداث، وترك ينزف لنحو ساعتين دون السماح بتقديم المساعدة له.

ووفق تحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ٤:٣٠ مساءً يوم الجمعة الموافق ٢٠٢٢/٦/٢٤، بينما كان عدد من الشبان والفتية يتواجدون في منطقة الجنيدي المحاذية لشارع ٦٠ الالتفافي عند مدخل بلدة سلواد شمال شرقي مدينة رام الله، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون في البرج العسكري المقام عند مدخل البلدة، النار تجاه الطفل محمد عبد الله صلاح سليمان، ١٦ عاماً، ما أدى إلى إصابته وسقوطه أرضاً. تركت تلك القوات الطفل ينزف حوالي ساعتين ومنعت وصول سيارة إسعاف فلسطينية إليه، وأطلقت النار بكثافة عشوائياً لمنع وصول المواطنين إليه أيضاً. بعد ذلك وصلت سيارة إسعاف إسرائيلية إلى المنطقة، وقدمت له إسعافات أولية، قبل نقله إلى إحدى المشافي داخل مدينة القدس. وفي حوالي الساعة ١:٤٠ فجر يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/٦/٢٥، تلقت عائلته خبر وفاته متأثراً بإصابته.

وأفاد المواطن عبد الله سليمان، والد الطفل، لباحثة المركز، أنهم تبلغوا من الارتباط المدني الفلسطيني أن نجله محمد أصيب برصاص قوات الاحتلال، ونقل بطائرة مروحية إسرائيلية إلى مستشفى إسرائيلي (هداسا عين كارم) في القدس، ولاحقاً تبلغ بوفاته متأثراً بإصابته بعيار نار في ذقنه.

ومنذ بداية العام، أسفرت اعتداءات قوات الاحتلال عن مقتل ٦٣ مواطناً، بينهم ٤٩ مدنياً، منهم ١٤ طفلاً و٥ نساء، إحداهن الصحفية شيرين أبو عاقلة ومواطن قتلته مستوطن، والبقية ناشطون، منهم ٦ قضاوا في عمليتي اغتيال، وإصابة مئات آخرين بجروح.

* المصدر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

<https://tinyurl.com/2szs3tav>

يكرر المركز دعوته المجتمع الدولي للتحرك الفوري لوقف جرائم الاحتلال ووقف ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي، ويدعو على نحو خاص المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للعمل بشكل جدي في الوضع الفلسطيني، أسوة بتحركه الفوري في أوكرانيا. ويجدد المركز مطالبته للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة الوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية والتي تتعهد بموجبها بأن تحترم الاتفاقية وأن تكفل احترامها في جميع الأحوال، كذلك التزاماتها الواردة في المادة ١٤٦ من الاتفاقية بملاحقة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة للاتفاقية، علماً بأن هذه الانتهاكات تعد جرائم حرب وفقاً للمادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وبموجب البروتوكول الإضافي الأول للاتفاقية في ضمان حق الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>